أنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية عند المبرد

تاريخ استلام المقال: 2013/05/02 تاريخ قبول المقال للنشر 2016/01/21

الدكتور أحمد بناني

المركز الجامعي تمنراست

الملخص:

سأتناول في هذا المقال أنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية عند المبرد محاولا الوقوف على طبيعة العلل النحوية عند المبرد مبرزا أسلوب التعارض والترجيح بين العلل النحوية عنده، وكيف كان يتعامل مع اختلافات النحاة في تفسير الأحكام النحوية، ومدى إمكانية الاستناد على آرائه في بلورة رؤية تجديدية في التعامل مع الخلاف النحوي خاصة إذا كانت الغاية من العلل النحوية في بداية نشأتها هو تعلم الكلام العربي ثم تحولت إلى باب الجدلبعيدا عن حكمة اللغة العربية إلى أبواب أثقلت كاهل النحو، ففي مقالنا وقفة على رأي تناول ظاهرة الخلاف برؤية مميزة وسمت التعارض والترجيح عنده بسمات خاصة وهو رأي المبرد من خلال أنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية عنده .

Résumé :

Dans cet article, je vais aborder les formulations de contradiction et de pondération des erreurs grammaticales chez El Mobarred, tout en essayant de mettre l'accent sur la nature de ces erreurs en vue d'explorer son style se rapportant à ces formulations de contradiction et de pondération chez lui. Nous essayons aussi de montrer comment se positionne-t-il par rapport aux grammairiens pour la question de l'interprétation des règles ou jugements grammaticales, ainsi que sur quel point sa vision novatrice et sa prise de position deviennent-elles une référence dans la controverse et la dialectique des grammairiens, surtout si la finalité des formulations des erreurs, au début de son apparition, concerne l'enseignement de l'arabe qui a été transformé en une dialectique éloignant la rhétorique de la langue arabe qui a alourdi la grammaire. Notre article sera l'objet d'exposition de ce phénomène de controverse d'une vision distinguée, recouvrant cette contradiction et cette pondération chez El Mobarred.

مقدمة:

إن التعارض والترجيح من بين أهم الظواهر التي اتسم بها النحو العربي بعد أن مد النحاة القياس وتوسعوا في العلل فأخذ النحاة أمام تضارب العلل واختلاف الأحكام يوازنون بين الاحتجاجات والاستدلالات التي كان يوردها أصحاب هذه العلل محاولين ترجيح تعليل على آخر بالعودة إلى البحث في مسالك التعليل وأدلة النحاة، فكانت لكل نحوي آراء مختلفة منفردة عن آراء من سبقه ومن جاء بعده ومن بين النحاة الذين وقفوا على هذه الخلافات في التعليل النحوي المبرد، فكيف كان التعليل عنده؟ وماهي أنظمة التعارض والترجيح التي اعتمدها في التعليل

النحوي؟ وهل استطاع تأسيس رؤية يمكن أن تتخذ كاجتهاد لتخليص النحو مما علق به من جدل وتوسع في العلل ؟

1- مفهوم التعارض في اللغة

عندما نعود إلى كتاب لسان العرب لابن منظور نجد التعارض يحمل معاني كثيرة منها المنع، فعرض الشيء يعرض واعترض منع وصار عارضًا يقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه [1]، ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها تمنع التمسك بالدليل [2]، كما ورد في المصباح المنير.

يحمل التعارض معنى الظهور، فيقال عرضت المتاع للبيع أي أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه، وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه[3].

يرد التعارض بمعنى المقابلة حيث يقال عارض الشيء بالشيء معارضة أي قابله، وعارضت كتابي أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني [4]، كما ورد بمعنى المساواة والمثل، وذلك عند قولنا عارضته بمثل ما صنع بمعنى أتيت إليه بمثل ما أتى وفعلت ما فعل[5]

2- مفهوم التعارض في الاصطلاح

إن أهم مفهوم للتعارض في الاصطلاح هو ما أورده ابن الأنباري حيث يقول:" اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة "[6] بدليل آخر معارض له، والمستدل هو الذي تصدى لمنصب عرض الدليل"[7]

يبدو مفهوم التعارض عند علماء النحو متداخلا مع مفهومه عند الفقهاء، فهاهو السرخسي يؤكد بأن :" التعارض هو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه توجب كل واحدة منهما ضد ما توجبه الأخرى"[8]

3- مفهوم الترجيح في اللغة

يقول ابن فارس : الراء والجيم ، والحاء أصل واحد يدل على رزانة، وزيادة يقال رجح الشيء ، وهو راجح إذا رزن[9]، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال [10]، إن مادة رجح تدور حول الميلان، والثقل ، والميلان من الثقل جاء في لسان العرب رجَّح الشيء بيده؛ رزنه ونظر ما

---

[1] – ابن منظور، **لسان العرب** ، دار صادر، بيروت،1956، ج7،ص 118

[2] – أحمد الفيومي، **المصباح المنير**، ط4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1921، ج2، ص 151

[3] – ابن منظور ، لسان العرب، ج7، مصدر سابق، ص 168

[4] – المصدر نفسه، ج7، ص 167

[5] – المصدر نفسه، ج7، ص 186

[6] – ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971 ، ص80

[7] – ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر يروت، 1971، ص 43

[8] – السرخسي ، أصول السرخسي ، دار الكتاب العربي، 1372هـ، ج2، ص12

[9] – ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، ج2، ص 489

[10] – ابن منظور ، لسان العرب، مصدر سابق، ج2، ص 445

ثقله، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال، ورجح في مجلسه ثقل، فلم يخف، وقوم رجّح: حلماء والحلم الراجح الذي يزن بصاحبه فلا يخفه في شيء والأرجوحة التي يلعب بها ، وهي خشنة تؤخذ، فيوضع وسطها على تل ثم يجلس غلام على أحد طرفيها، وغلام على الطرف الآخر، وترجحت الأرجوحة بالغلام أي مالت[1].

4- مفهوم الترجيح في الاصطلاح

يذهب علماء الأصول إلى أن الترجيح هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل[2]، وذلك لحظة تقابل الحجتين المتساويتين في الثبوت على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى كما سبق ، والترجيح في عرف النحاة يترجمه ابن الأنباري في قوله:" اعلم أن الترجيح يكون في شيئين أحدهما النقل والآخر القياس، أما الترجيح في النقل، فيكون في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن، فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر، أما الترجيح في المتن فكأن تكون أحد الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة ..وأما الترجيح في القياس، فأن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من نقل أو قياس"[3]

5- نماذج العلل النحوية عند المبرد

قبل أن نشرع في عرض أسلوب التعارض والترجيح عند المبرد نقف على العلة عند المبرد حيث سنختار من بين العلل التي ترد بكثرة في كتبه عللا متفرقة من كتابيه الكامل والمقتضب وهي :

5-1-علة خفة وثقل

يورد المبرد هذه العلة عند تفسيره لسبب إظهار الفتحة في الاسم المنقوص حيث يقول " إن كل اسم بنيته من (فِعل) من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناء الاسم (فاعل) كما يجري في غيرها ، فنقول من غزوت: هذا عازٍ، ومن رميت: هذا رامٍ، ومن خشيت هذا خاشٍ، أما في موضع النصب، فتقول: رأيت قاضياً وغازياً لخفة الفتحة، كما كنت تقول في الفعل لن يغزوَ، ولن يرميَ "[4].

يورد المبرد علة الخفة في حديثه عن الأعداد المركبة حيث يقول:" فإذا خرجت عن العقد الأول ضممت إليه اسما مما كان في أصل العدد إلى أن تتسِّعه قولك: عندي أحدَ عشرَ رجلاً، وخمسةَ عشرَ رجلاً بنيْتَ (أحدَ) مع (عشرَ)، وغيّرتَ اللفظ للبناء، وذلك أنّك جعلتهما اسماً واحداً، وكان الأصل: أحداً وعشرةً، وخمسةً وعشرةً، فلما كان أصل العدد أن يكون اسماً واحداً يدل على

---

[1] – المصدر نفسه، ج2، ص 446

[2] – ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، طبعة جامعة أم القرى الأولى، 1400هـ، ج4، ص 616

[3] – ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، مصدر سابق ، ص 65–67

[4] – المبرد أبو العباس، **المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة**، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، القاهرة، ط3، 1994 ،ج1ص275

جميع؛ نحو: ثلاثة، وأربعة، وخمسة، بَنَوا هذين الاسمين، فجعلوهما اسماً واحداً، وألزموهما الفتح؛ لأنه أخف الحركات، كما قالوا: هو جاري بيتَ بيتَ"[1].

5-2- علة عدم الالتباس

علة يشير إليها المبرد حيث يبرر سبب حذف ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام حيث يقول" إلا (أيمُنُ) وألف (الرجل) فإنك إذا استفهمت مددت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر؛ لأنهما مفتوحان، وألف الاستفهام مفتوحة، تقول: آلرجلُ قال ذلك؟ الغلامُ جاءَكَ؟ ايْمُنُ اللهِ لأفعلنَّ؟"[2].

5-3-علة الكراهة

يعلل المبرد بهذه العلة النسب إلى ما كان من الياء حيث يقول " اعلم أن النسب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو، وذلك أنك تقلب هذه الألف واوامن أيّ البابين كانت تقول في قَفَا: قَفَوي، وفي عصا : عَصَويّ، وكذلك حصّى، ورحّى تقول : حَصَوِيّ، ورَحَوِيّ، وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واواً؛ لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً "[3].

5-4-علة استغناء

يعلل المبرد بهذه العلة في حديثه عن المعتل المتحرك حيث يقول " أما ما كان من المعتل متحركا نحو: آب ودار وقاع وتاج- فإن أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه: أفعال نحو : باب وأبواب وتاج وأتواج، وجار وأجوار، وقاع وأقواع، فأما دار فإنهم استغنوا بقولهم : أدوُر عن أن يقولوا أفعال لأنها لأدنى العدد والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع، ألا تراهم قالوا: ذراع وأذرِع، وكراع وأكرُع، وشِمال وأشمُل، ولسان وألسُن ومن ذكّر اللسان قال: ألسِنة ومن أنّثها قال: ألسُن وكذلك نار وأنوُر"[4].

5-5-علة كثرة استعمال

يعلل المبرد بهذه العلة تحول الفتحة والكسرة في (نَعِمَ) و (بَئِسَ) إلى كسرة وسكون حيث يقول :" اعلم أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كان أصلهما نَعِمَ وبِئْسَ، إلا أنه ما كان ثانية حرفاً من حروف الحلق ممّا هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً، وذلك قولك: نَعِمَ وبَئِسَ على التمام وفَخِذَ، وحروف الحلق ستّة: الهمزة والهاء، وهما من أوله مما يلي اللسان، فكان

---

[1] المصدر نفسه، ج2، ص 161-162

[2] المصدر نفسه، ج2، ص 91

[3] االمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج3،ص 136

[4] المصدر نفسه،ج2، ص 202-203

أصل نِعْمَ وبِئْسَ ما ذكرتُ لك إلا أنهما الأصل في المدح والذم، فلما كثر استعمالها أُلزِما التخفيف وجَرَيا فيه ، وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة"[1].

5-6- العلة المركبة

يعلل المبرد بهذه العلة في كثير من المواضع حيث يقول في تعليله عدم بناء الفعل على السكون عند اتصاله بنون التوكيد، وأنه مبني على الفتح " اعلم أن الأفعال – مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة– فإنها تبنى مع دخول النون على الفتحة؛ وذلك أنها والنون كشيء واحد، فبنيت مع النون بناءَ (خمسةَ عشرَ) ، ولم تُسَكَّن لعلتين: إحداهما: أن النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان؛ الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنْتَ ما قبلها لجمعتَ بين ساكنين، والعلة الأخرى: أنك حرّكتها؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضَمُّ إليه غيره، فيجعلان شيئا واحدا ؛ نحو بَيْتَ بَيْتَ، وخمسةَ عشرَ، وإنما اختاروا الفتحة؛ لأنها أخف الحركات"[2].

5-7-التعليل بالقياس ومراعاة المعنى

يعول المبرد في كثير من علله على ذوق العرب في طلبهم الخفة وفرارهم من القبح والثقل، كما كان يعول على القياس ومراعاة المعنى مقتفيا أثر النحاة المتقدمين حيث رأى أن فعل التعجب غير متصرف لأنه وقع لمعنى، فمتى صرف زال المعنى، وقاس هذه العلة في كل لفظ فهو القائل :" ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف؛ لأنه وقع لمعنى، فمتى صرف زال المعنى وكذلك كل شيئ دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى، وهو قولك : ما أحسن زيدا وما أظرف أخاك"[3].

6- نماذج من أنظمة التعارض والترجيح عند المبرد

يورد المبرد تعليله مدعما رأيه بآراء نحاة متقدمين مؤيدا آراءهم ومعارضا لها مبررا وجه اعتراضه على بعضها بل يذهب في غالب الأحيان إلى عرض مختلف العلل مبينا أقواها وأحسنها وأجودها عند العرب وهو ما سنقف عليه من خلال بعض النماذج التي توضح كيف تعامل مع من خالفه ومن عارضه ومن شاطره في الرأي من بين تلك المسائل:

6-1- مسألة " هذا خاتمُك حديدا"

يتناول المبرد هذه المسألة مبينا اختلاف النحاة حولها حيث يقول: "وكان سيبويه يقول: جيد أن تقول : هذا خاتمُك حديدا، وهذا سرجُك خزاّ، ولا تقول على النعت: هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مستكرها إلا أن تريد البدل،وذلكلأن حديدا وفضة، وما أشبه ذلك جواهر، فلا ينعت بها؛ لأن النعت تحلية، وإنما يكون هذا نعتا مستكرها إذا أردت التمثيل، وتقول : هذا خاتم مثلُ الحديد، أي" في لونه وصلابته، وهذا رجلٌ أسدٌ؛ أي شديد، فإن أردت السبُع بعينه لم تقل : مررت برجل

---

[1] – المصدر نفسه،ج2، ص140

[2] –المصدرنفسه، ج3، ص 19

[3] –المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج3، ص 190

أسد أبوه، هذا خطأ، وإنما أجاز سيبويه: هذا خاتمك حديدا، وهو يريد الجوهر بعينه؛ لأن الحال مفعول فيها، والأسماء تكون مفعولة، ولا تكون نعوتا حتى تحلية، وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى **المعنيصح إلا بما اشتق من الفعل**، نحو هذا زيد قائما،لأن المعنى أنبهك له في حال قيام ، وإذا قال: هذا خاتمك حديدا، فالحديد لازم فليس للحال ها هنا موضع بيِّن، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو الأسماء، فهذا الذي أراه، وقد قال سيبويه ما حكيت لك"[1].

يبدو من خلال هذه المسألة أن جوهر الخلاف بين تعليل سيبويه وتعليل المبرد أن سيبويه راعى الصناعة النحوية والتقدير الإعرابي في تعليله، وإجازته وصف (رجل) بـ (أسد)، وهو في معنى السبُع، ولم يراع جانب المعنى ما يستحقه، وهو ما لم يلتزمه المبرد حيث لم يهتم بالمعنى بل ذهب إلى أن **المعنى استأثر به ما اشتُقّ من الفعل**، فصحة المعنى اعتمدها المبرد في إعراب (هذا خاتمُك حديداً)، فقد ذهب سيبويه إلى أن (حديدا) حالاً بينما المبرد ذهب إلى أنه(حديدا) جامد ولا موضع للحال هنا، ولهذا ذهب إلى إعرابه تمييزا، وبذلك وضع المبرد قاعدة للترجيح بين العلتين المتعارضتين وهي الطعن في علة المخالف وإحلال علة مكانها وهو ما ذهب إليه المبرد حيث خالف سيبويه في حالية (حديدا) فاعتبرها (جامدة) مؤكدا على أنها تمييز.

6-2- تحقير بَرُوكاء وبَراكاء وخُرَاسان

يورد المبرد في طيات تناوله لهذه المسألة علة سيبويه وحجته ثم يعترض عليها ويبين وجه اعتراضه مقدما رأيه المدعوم بحجج يراه أقوى من حجج سيبويه فيجعل تعليله أقيس من تعليل سيبويه حيث يقول :" واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء وخُراسان: بُرَيْكاءوخُرَيْسان، فيحذف ألف خراسان الأولى و واو بروكاء، كما يحذف ألف مبارك، وليس هذا بصواب ، ولا قياس، إنما القياس ألاّ يحذف شيئا؛ لأنك لست تعجل ألفي التأنيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم، ونحن ذاكرون احتجاجه، والاحتجاج عليه "[2]

يتابع المبرد تدقيقه في رأي سيبويه مبينا بعده عن القياس مصححا لرأيه مبينا ضعف العلة التي اعتمد عليها سيبويه، فيواصل عرض حجة سيبويه حيث يقول المبرد" حجته أنه يقول إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حُذفت لكثرة العدد، وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه، وهما كهاء التأنيث في اللزوم، وليستا بمنزلتهما في أنها كاسم ضم إلى اسم، فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة هو من الاسم، فيقال له: إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألاّ تحقر ما هما فيه؛ إذا كان ستّة أحرف بهما، وإن كانتا بمنزلة شئ ضم

---

[1] - المصدر نفسه،ج3،ص272

[2] -نفسه، ج2، ص260-261

إلى الصدر وجب أن يحقّر ما قبلهما، كما تفعل ذلك، قَبْلَ الهاء، ثم تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت ومَعْدِ يكرِب، وكذلك حُكم ألف التأنيث، وياء النسب كهاء التأنيث، ألا ترى أنك تقول في زَعْفَران: زُعَيْفَرَان؟ فلو كانت الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالا، ولكنك تقول في خُنفُساء: خُنَيْفِسَاء، وفي مدائنيّ: مُدَيْئني، فإنما حق هذا ما ذكرت لك؛ ألا ترى أن ما قَبْلَ الألف والنون في التحقير إذا لم يكن مُلحق الجمع مفتوح، وما قبل ألفي التأنيث لايكون إلا مفتوحا، كما يكون ما قبل الهاء، فهذا بيّن جدّا"[1].

يعرض المبرد حجة سيبويه لأنه ذهب إلى أن ألف مبارك حذفت لكثرة العدد وذلك أن الألف والنون لايجوز حذفهما، فقد جعلهما بمنزلة هاء التأنيث في اللزوم ، فيرد عليه بعدم تحقير ما هما فيه إذا كان على ستة أحرف ، بل يضيف إذا كانتا بمنزلة شئ ضم إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما، وكذلك حكم ألف التأنيث وياء النسب كهاء التأنيث،و أن ماقبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح، وما قبل ألفي التأنيث لا يكون إلا مفتوحا، وبذلك فالمبرد يرفض حذف الألف في خراسان وبروكاء كما يحذف في مبارك ، فهو ليس بقياس وليس بصواب عنده والأقيس عنده ألاّ يحذف شيئا لأن ألفي التأنيث والنون ليستا بمنزلة ما هو في الاسم .

يصيف المبرد قاعدة أخرى للفصل بين تعارض العلل حيث تناول تعارض قياسين قياس رآه سيبويه وقياس آخر ذهب إليه المبرد مرسخا قاعدة مفادها **إذا تعارض قياسان الطعن في أحد القياسين أو تقوية أحدهمابالاستناد إلى دليل آخر يسنده** وما ذهب إليه في هذه المسألة هو تخطئة قياس سيبويه موكدا بأنه ليس بصواب وما ذهب إليه في اعتراضه هو الأقيس .

6-3- تقديم التمييز إن كان فعلا

يورد المبرد علة سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز ثم يورد علته المجيزة لتقديم التمييز حيث يقول:" واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت تفقَّأت شحما، وتصبّبت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت : شحما تفقَّأت ، وعرقا تصبّبت، وهذا لا يجيزه سيبويه لأنه لا يراه كقولك : عشرون درهما، وهذا أفرهُهم عبدا، وليس هذا بمنزلة ذلك لأن (عشرون درهما)إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز قائما هذا زيد، لأن العامل غير فعل، وتقول: راكباً جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني، وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا

أَتَهْجُرُ لَيْلى للفِراق حَبيبها وما كان نفسا بالفراقِ تَطِيبُ"[2]

---

[1] – المصدر نفسه ، ج2، ص261

[2] – المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج3، ص36-37

المبرد يجيز تقديم التمييز على عامله إن كان فعلا نظرا لتصرفه مخالفا في ذلك سيبويه لأنه يراها كـ (عشرين درهما)، فهو يؤثر معاملة التمييز كالحال مؤيدا ما ذهب إليه برأي أبي عثمان المازني وما ذهب إليه بعض الكوفيون إضافة إلى استدلاله بماورد في الشعر.

يقف المبرد على قاعدة أخرى لترجيح رأي من الآراء المتعارضة حيث وقف أمام تعليله وتعليل سيبويه فطعن في رأي سيبويه حاشدا لرأيه تعليل أبي عثمان المازني،وكذا ما ورد في الشعر، فيأتي بذلك إلى التعليل الذي يؤثره ويسنده بتعليل طائفة من النحاة مجتهدا في دعم رأيه بما ورد في النقل وبذلك يقوي رأيه على رأي سيبويه.

6-4- إعراب تثنية الواحد

يورد المبرد عللا مختلفة في إعراب المثنى حيث يقول:" اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان: الأولى منهما : حرف اللين والمد، وهي الألف في الرفع والياء في الجر والنصب، والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر، وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حُركت لالتقاء الساكنين، وكُسرت على حقيقة ما يقع في الساكنين إذا التقيا، وذلك قولك: هما المسلمان، ورأيت المسلمين، فأما سيبويه ، فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب، وكان الجرمي يزعم أن الألف حرفُ الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب، فإذا قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة، فأما إذا كان حرفا قام بنفسه"[1].

يأخذ المبرد في عرض العلل المختلفة حول الإعراب في تثنية الواحد ثم يفرد كل رأي بمناقشة ليؤثر رأيه مدعما إياه بما ذهب إليه الأخفش حيث يقول المبرد ردا على ما سبق من الآراء مبينا اختياره، حيث يقول:" والقول الذي نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب ، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها؛ كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعرابا إلا في حرف"[2]

يمضي بعدها للرد على أبي عمر حيث يقول:" إذا زعمت أن الألف حرف إعراب، وأن انقلابها هو الإعراب فقد لزمك في ذلك شيئان: أحدهما أنك تزعم أن الإعراب معنى، وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد، والشئ الآخر: أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيه، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب، لأنه لا انقلاب معها"[3]

---

[1] - المصدر نفسه، ج2، ص151-152

[2] - المبرد، المقتضب،مصدر سابق، ج2، ص152

[3] - المصدر نفسه ، ج2، ص 152

بعد أن يرد على رأي أبي عمر حيث يقول :" وقولنا: دليل على الإعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت: مسلمون ، ومسلمين، وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفا نحو قولك: أخوك وأخاك وأخيك، وأبوك وأباك وأبيك، وذو مال وذا مال، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون معربة من مكانين لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا"[1]

يعرض المبرد رأي سيبويه ثم يعترض عليه ثم يأتي على رأي الجرمي ويعترض عليه أيضا، فإذا كانا قد ذهبا إلى أن الإعراب يكون في الحرف إذا كان حركة، فالمبرد ذهب إلى أنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعرابا إلا في حرف، فهو يعترض على كون الإعراب معنى وليس بلفظ وهو ما ذهب إليه أبو عمر في الواحد، وكذلك يعترض على أن انقلاب هذه الأحرف هو الإعراب لأنه لانقلاب معها إذ أول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، ويستدل على ما ذهب إليه بالموضع مؤثرا اللفظ على المعنى مقدما دلالة الموضع على الإعراب.

يضع المبرد أساسا آخر للترجيح بين التعليلات المتعارضة وذلك بأن يعرض جميع التعليلات ثم يسبرها ويمحصها وبعد ذلك يختار الرأي الذي يراه أجودها وأقواها وهو ما قام به عندما عرض تعليل تثنية الواحد حيث تناول رأي سيبويه ورأي الجرمي ورأي أبي عمرو ورأي الأخفش وأخذ يرد على كل تعليل ويناقشه ليخلص إلى أن اختيار تعليل الأخفش هو التعليل الذي يراه الأقيس كما لا يرى جواز تقديم تعليل آخر عليه، **فعرض التعليلات المختلفة وانتخاب رأي من بينها قاعدة من قواعد الترجيح بين العلل المتعارضة.**

6-5-(ما) المصدرية

يورد المبرد رأي سيبويه والأخفش حول ما المصدرية ليرد رأي الأخفش منتصرا لرأي سيبويه حيث يقول:" و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفِعل مصدرا بمنزلة (أن) والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدرا كانت أو غير مصدر... فأما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: أعجبني ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبني أن قمت فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربت زيدا؛ كما تقول: أعجبني أن ضربت زيدا وكان يقوله "[2].

يورد المبرد سبب ذهاب سيبويه إلى أن ما إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) لأن قوله أعجبني ماصنعت هي عنده بمنزلة أعجبني أن قمت بينما يورد بالمقابل ما ذهب إليه الأخفش حيث يقول: " والأخفش يقول: أعجبني ما صنعتَ، أي: ما صنعته؛ كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلّط وأجاز مثله "[3].

---

[1] - المصدر نفسه، ج2، ص153

[2] - المبرد، المقتضب ،مصدر سابق، ج3، ص 200

[3] - المصدر نفسه، ج3، ص 200

رأي الأخفش يذهب فيه إلى أن ما إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة الذي فعنده أعجبني ما صنعتَ بمنزلة أعجبني الذي صنعته ، ثم بعدها يحسم المبرد رأيه متهما الأخفش بالوقوع في الغلط إذ أجاز مثل ما رفضه من قول سيبويه حيث يقول المبرد " وقد خلط، فأجاز مثله والقياس والصواب قول سيبويه"[1].

يميل المبرد إلى رأي سيبويه على حساب رأي الأخفش حيث يراه مضطربا يرفض شيئا أجازه قبل ، فحكم بصواب سيبويه لأنه الأقيس، فمن بين الضوابط التي يجعلها للترجيح بين التعليلات المتعارضة هي الحكم على أحد التعليلين بالخطأ ، وهو ما قام به مع سيبويه والأخفش حيث طعن في تعليل الأخفش لأنه – في رأيه– نقض ما أجازه قبل **فالحكم على رأي بالخطأ والبعد عن الصواب والحكم بالمقابل على الرأي الآخر بالصواب وبأنه الأقيس قاعدة أخرى يرسيها المبرد** فما وافق القياس مقدم على ما خالفه.

6-6-أفعال المقاربة ومسألة عسى

يورد المبرد أنها تحتاج فاعلا حيث يقول " إعلم أنه لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فِعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر، لأنها لقاربته، والمصدر اسم الفِعل، وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم؛ أي: دنوت من ذلك، وقاربته بالنية، وأن أقوم في معنى القيام، ولا تقل: عسيت القيام، وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتا من وقت و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع؛ فمن ثم لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل، قال الله عز وجل(فَعَسَى اللّهُ أنْ يَأْتِيَ بِالفتح)[2]، وقال: (فَعَسَى أولئكَ أن يَكُونُوا مِنَ المُهتدين)[3]، ولو احتاج شاعر إلى الفِعل، فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنه دال عليه، فمن ذلك قوله

عسَى الله يُغني عَنْ بلادِ ابنِ قادِرِ بِمُنهمر جَونِ الرِّبابِ سَكُوب[4].

...وأما قولهم في المثل (عسَى الغُوَيْرُ أَبُؤساً، فإنما التقدير: عسى الغُوير أن يكون أبؤسا؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفِعل مع (أن) أو الفعل مجردا، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقُّه النصب؛ لأن (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها؛ ألا ترى أنّك تقول: كان زيد ينطلق، فموضعه نصب، فإن قلت : منطلقا لم يكن إلا نصبا، "[5] .

يواصل المبرد تعليل رأيه مبينا حججه حيث يقول " فأما قولهم : عسى أن يقوم زيد، وعسى أن يقوم أبواك، وعسى أن تقوم جواريك، فقولك: (أن يقوم) رفع، لأنه فاعل عسى، فعسى فعل ..."[6].

---

[1] المصدر نفسه، ج3، ص 200

[2] المائدة ،الآية 52

[3] التوبة، الآية 18

[4] المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج3، ص 69

[5] المبرد، المقتضب، مصدر سابق،ج3 ، ص 68-70

[6] المصدر نفسه،ج3، ص 70

يبرر المبرد بتأويل المثل عسى الغوير أبؤسا ليبرز فاعل عسى فرأي المبرد يوافق رأي سيبويه في أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها ، وكذلك الجملة بعدها ، وكذلك الأمر مع عسى حيث يضيف إلى حكمها معترضا على سيبويه حيث يقول :" فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة(لعل) مع المضمر، فتقول: عساك وعساني، فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر"[1].

هذا دأب المبرد في تناوله لبعض المسائل حيث يطعن في رأي من خالفه ويسمه بالغلط ، وهو ما ذهب إليه عندما تناول عسى مع المضمر حيث يقول:" فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساكَ الخيرُ أو الشر، وكذلك: عساني الحديثُ، ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسما على قولهم (عسى الغويرُ أبؤساً)"[2].

يرد بعدها على رأي آخر للأخفش معترضا على ما ذهب إليه حيث يقول:" وكذلك قول الأخفش : وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي)، فليس هذا القول بشيء، ولا قوله : أنا كأنت، ولا أنت كأنا بشيء، ولا يجوز هذا إنما يتفق ضمير النصب ، وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع، وفي حَمْل المخفوض الذي لايجرى على لفظ النصب؛ مثل قولك مررتبعُمَر استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب، كما أدخلت النصب على الخفض، فهذان مُتوخيان، والرفع بائن منهما"[3].

يضع المبرد قاعدة أخرى للترجيح بين التعليلات المتعارضة حيث عرض رأي سيبويه وشاركه في بعض رأيه واعترض على بعضه الآخر ثم جاء إلى رأي الأخفش ووسمه بأنه ليس بشيء، وهو بذلك يؤكد بأن مشاركة **تعليل معين في بعض صوابه وإظهار بعض نقائصه** إجراء يقدم ذلك التعليل على تعليل آخر حكم عليه بعدم الجواز ، فمشاطرة تعليل معين وإظهار ضعف التعليل المعارض قاعدة تضاف إلى القواعد التي ذكرناها سابقا

6-7- ما يسمى به من الجماعة

يعرض المبرد تحت هذه المسألة مختلف آراء النحاة مبينا ترجيحه لإجماع النحاة ، كذا اجماع نحاة البصرة والنص عليه رادا بعض الآراء واصفا إياها بأنها ليست بشيء حيث يقول:" فإن سميت قبائل أو رسائل قلت قُبَيْئِل، ورُسَيْئِل في قول جميع النحويين إلا يونس بن حبيب، فإنه كان يقول: قُبَيِّل، ورُسَيِّل، وذلك ردئ في القياس "[4].

يقدم المبرد إجماع النحاة على القياس الرديء الذي ذهب إليه يونس بن حبيب مبينا علة كل رأي حيث يقول: " أما النحويون فأقروا الهمزة، وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة،

---

[1] المصدر نفسه، ج3،ص 71

[2] المصدر نفسه، ج3، ص71

[3] المصدر نفسه ، ج3، ص73

[4] المبرد، المقتضب، مصدر سابق ، ج2، ص 285

والمتحرك حرف حي، وهو في مواضع الملحقة بالأصول؛ ألا ترى أن الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عُذافِر، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلا زائدة، فكانت أحق بالحذف، وأما يونس يقول، فكان يقول: لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف، وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك"[1].

يقعد المبرد قاعدة في الترجيح لحظة تعارض التعليلات حيث يؤكد تقديم إجماع النحاة، ونحاة البصرة وهو إجماع يسنده نص على قياس يونس بن حبيب الذي خالف ما ذهب إليه جمهور النحاة **فإجماع النحاة مقدم على القياس الرديء.**

6-8- إضمار (أن) بعد حروف ينتصب الفعل بعدها

يورد المبرد رأيه حيث يقول :" مُرْه يحْفُرُها، ومُرْهُ يَحْفُرْها، فالرفع على ثلاثة أوجه ، والجزم على وجه واحد، وهو أجود من الرفع ، لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها"[2].

يؤثر المبرد الرفع على وجهين والجزم على وجه مع أن الجزم أجود الأوجه وهو ما يوضحه حيث يقول :" وأما الرفع فأحد وجوهه: أن يكون (يحفرها) على قولك: فإنه ممن يحفرها، كما كان لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك، ويكون على الحال، كأنه قال: مره في حال حفره، فلو كان اسما لكان مُره حافرا لها، ويكون على شئ هو قليل في الكلام، وذلك أن تريد : مره أن تريد: مُره أن يحفُرَها، فتحذف(أن)، وترفع الفعل؛ لأن عامله لا يضمر"[3].

يوجه المبرد الأمثلة ويؤولها ليؤكد ما ذهب إليه موافقا بعض النحاة في وجه ومخالفا بعضهم الآخر في وجه آخر في إضمار أن فهو القائل:" وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار(أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عِوَض نحو: الفاء والواو وما ذكرناه معهما، ونظير ذلك قول طرفة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذات هل أنْتَ مُخلِدِي[4]

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر)[5]

يمضي المبرد موجها بعض الآيات ليؤكد مختلف الأوجه التي ذهب إليها وأجودها حيث يقول: " أما قول الله عز وجل{ قُلْ أَفَغَيْرَ اللّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ}[6]، فتقديره والله أعلم : قل أَفغير الله تأمروني أعبد، فتنصب (غير) بـ (تأمروني)، وقد أجازه سيبويه على هذا، وهذا قول آخر وهو حذف الباء كما قال:

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمَرْتَ بِهِ فقدْ تَرَكْتُكَ ذَامَالٍ وذا نشَبِ

---

[1] ،المصدر نفسه ،ج2، ص 285

[2] المصدر نفسه، ج2، ص82

[3] المصدر نفسه،ج2، ص82

[4] المصدر نفسه،ج2، ص38

[5] المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج2، ص83

[6] الزمر الآية 64

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لِبُعده، ولا يجوز على هذا القول أن ينصب (غيرا) بأعبد؛ لأن (أعبد) على هذا في صلة (أنْ)"[1].

يوجه المبرد الآيات ويؤلها ليؤكد الرأي الذي يراه أجود الآراء في تفسير الحكم النحوي، وهو ما يرد بكثرة في كتابه الكامل وكذا المقتضب فيعرض الآراء المختلفة للنحاة فيوجه الطعن لأحد الآراء ويصحح الرأي الآخر ثم يبين رأيه ، ثم ينتقل إلى مسألة أخرى يعرض رأيه مستشهدا بأدلة واحتجاجات كثيرة ثم يعرض بعدها التفسيرات التي خالفت ما ذهب إليه ، وفي مسائل أخرى يعرض الآراء المختلفة بأدلتها المتعارضة دون أن يبين أي التفسيرات أقوى وأجود .

المبرد في عرضه للتعليلات المختلفة للنحاة يحاول في كثير من الأحيان مخالفة من سبقه فتارة يقف إلى جانب سيبويه محتجا برأيه لرد رأي الأخفش وتارة أخرى يقف إلى رأي الأخفش مؤثرا ما ذهب إليه ليعترض على تفسيرات سيبويه للحكم النحوي بل يتفق معه في بعض الأحكام لكن يخالفه في تعليل ذلك الحكم، وهو ما جعله يستعمل ألفاظا لم نألفها عند من سبقه كأن يقول هذا غلط، هذا فاسد، هذا ليس بشيء، خلاف ما وقف عليه سابقوه من محاولة الموازنة بين التفسيرات المختلفة للحكم النحوي دون الطعن في آراء من سبق، ووسمها بالفساد والغلط .

المبرد في بحثه عن تعليلات الحكم النحوي كان يحاول الوقوف على رأي يهديه إليه فكره وعقله وهو ما جعله ينحاز إلى رأي البصريين في بعض المسائل ثم ينحاز في مسائل أخرى إلى رأي الكوفيين،كما كان يتفسيره وتبريره الخاص لبعض الأحكام النحوية .

إن التعليل كان سلاح أبي العباس للمناقشة والبحث، فالمطالبة بالعلة كانت هي السلاح الذي شهره على الزجاج والشبكة التي صاده بها من حلقة أستاذه ثعلب، فكانت له في التعليل يد طويلة وحظ موفور، وكان فيه من المجتهدين حتى إنه، وهو البصري المتعصب لم يحجم عن الوقوف في وجه سيبويه سيد نحاة البصرة، وأستاذهم لأنه كان يقبل رأي الخليل دون تعليل، كما خالف سيبويه في كثير من المسائل، ولم يكن خلافه فيها حول الحكم النحوي، وإنما في كثير منها حول علة ذلك الحكم، كما أن المبرد يعول في ردوده، وفي تعليله على القياس، وعلى مراعاة المعنى شأن المتقدمين عليه من النحاة[2].

في هذه المسألة يعرض المبرد الآراء المختلفة ويقبلها من وجوه ويرفضها من وجوه أخرى ليخلص في الأخير إلى أن الرأي الذي أرسى عليه حججه هو رأي البصريين، وهو ماجعله يؤكد بأن بعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب فيما ذهب إليه والغالبية من نحويي البصرة مع الرفع لذلك قدم رأي البصريين على من خالفهم من الكوفيين، **فعند تعارض تعليل البصريين مع تعليل الكوفيين يرجح رأي البصريين .**

---

[1] – المبرد، المقتضب، مصدر سابق ،ج2،ص82-83

[2] – مازن المبارك، **النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها**، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 67-69

خاتمة

من خلال ما تقدم توصلنا إلى جملة من النتائج والملاحظات منها:

-إن المبرد حاول أن يقف على التعليلات النحوية مركزا رؤيته على الحجج التي كان يستدل بها النحاة محاكيا في رؤيته ما ذهب إليه سيبويه حيث كان سعيه مرتبطا بغاية العرب من وراء التعليل مرجحا ما آثره العرب وما يؤدي إلى كلامهم ومحققا فيما من شأنه أن يكشف سر العربية .

-إن أهم شيء ميز رؤية المبرد في أنظمة التعارض والترجيح هو موازنته بين الآراء السابقة حيث يرفض بعض الأحيان أحد الآراء المتعارضة وتارة أخرى يردهما معا وتارة يراعي ما آثر المعنى على من أخلد إلى اللفظ.

إذا تعارض تعليل البصرة والكوفة كان يميل المبرد إلى تعليل البصريين مبينا سبب طعنه في تعليل الكوفيين

-إن المبرد كان حريصا على مخالفة غيره من النحاة سواء من سبقه منهم أو من تزامن منهم معه.

– قدم المبرد رؤية سمحت للدارسين من تبني أنظمة تسمح بالترجيح بين تعليل النحاة خاصة وأن جل اختلافاته مع النحاة كانت حول علل الأحكام لا الأحكام نفسها، فأرسى بذلك دعائم رؤية تؤسس للرؤى الأقيسوالأقوى والأقرب إلى كلام العرب الكثيرة الورود على ألسنتهم الكاشفة عن سر العربية وسر تعليلات النحاة لما كثر استعماله على ألسنة العرب.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1-أحمد الفيومي، المصباح المنير ، ط4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1921،

2-ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971

3- ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر يروت، 1971،

4- السرخسي ، أصول السرخسي ، دار الكتاب العربي، 1372ه، ج2.

5- ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر

6- مازن المبارك، النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر ، بيروت، 1971

7-المبرد أبو العباس،المقتضب،تحقيق عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، القاهرة، 1994

8-ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت،1956،

9-ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، طبعة جامعة أم القرى الأولى، 1400ه.